مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

استعمال المساعدات المالية الدولية
لتحسين العلاقات بين بغداد وحكومة إقليم كردستان

هل سيؤدي الاستفتاء إلى قيام دولة كردية مستقلة؟

بلنكن يحدد التقدم ضد "داعش":
خمسة عناصر للتصدي للتطرف العنيف

نشرة نصف شهرية تصدر عن قسم الدراسات الدولية

السنة الرابعة

العدد ((١٤٧))

الاثنين : ١١ / ٤ / ٢٠١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗاۖ سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾

﴿آل عمران/١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- استراتيجية ما بعد "داعش" | ٣

مقالات استراتيجية

- استعمال المساعدات المالية الدولية لتحسين العلاقات بين بغداد وحكومة إقليم كردستان | ٤
- هل سيؤدي الاستفتاء إلى قيام دولة كردية مستقلة؟ | ٩
- نهاية عهد السيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط | ١٣
- بلنكن يحدد التقدم ضد "داعش": خمسة عناصر للتصدي للتطرف العنيف | ١٦
- نظرة خارجية إلى استراتيجية الولايات المتحدة في العراق وسوريا وتطور التطرف الإسلامي | ١٨

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي العيساوي

م.م. حوراء رشيد مهدي

م.م. علي مراد العبادي

هبة عباس محمد علي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار الطائي

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. فلاح عبد علي سركال

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

استراتيجية ما بعد "داعش"

عزيزي القارئ الكريم، في هذا العدد من إصدار (**العراق في مراكز الأبحاث العالمية**)، ستطلع على خمسة مقالات مهمة :

المقال الأول (**استعمال المساعدات المالية الدولية لتحسين العلاقة بين بغداد وحكومة إقليم كردستان**)، للكاتب (**مايكل نايتس**)، ونشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، يتطرق كاتبه إلى الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تعصف بعدد من البلدان النفطية ، ومنها العراق؛ بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية، ويرى أن هذه الأزمة تضغط على بغداد وأربيل بشدة، لكنها أكثر خطر على إقليم كردستان العراق، الذي يقف على حافة انهيار اقتصادي كبير، مع دين دولي إجمالي يبلغ ٢٥ مليار دولار ويتراكم شهريا بمقدار ٢٠٠ مليون دولار، فيجد الكاتب في هذه الأزمة فرصة لمزيد من التقارب بين الحكومة الاتحادية والإقليم من جهة، وزيادة نفوذ الولايات المتحدة على الطرفين من جهة أخرى.

المقال الثاني (**هل سيؤدي الاستفتاء إلى قيام دولة كردية مستقلة؟**)، للكاتب (**فرزند شيركو**)، نشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، وكاتب المقال يحلل بموضوعية قضية افتراض قيام دولة كردية مستقلة استنادا إلى استفتاء محتمل، فيرى أن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الإقليم، مع الاضطرابات الداخلية الناجمة عن العجز الاقتصادي والفشل الإداري والعجز الديمقراطي والتهديدات الإرهابية والمواقف الإقليمية ... كلها مع بعضها تقف حاجزا أمام قيام دولة كردية مستقلة، وينصح الأكراد بالالتفات إلى قضية الأمن بدلا من الاستفتاء، فمشروعهم الاستقلالي لن يرى النور في ظل الظروف الحاضرة.

المقال الثالث (**نهاية عهد السيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط**)، للكاتب (**مارتن أنديك**)، نشره (**معهد بروكينغز**)، ويحاول السيد أنديك في مقاله المهم هذا التركيز على ما يسمى في واشنطن بعقيدة أو مبدأ أوباما الذي يقوم على الابتعاد عن التورط الإقليمي لمصلحة الانشغال بالقضايا العالمية كمنع انتشار الأسلحة النووية، ومحاربة الإرهاب وما شابه، وتجنب الدخول بحرب جديدة في الشرق الأوسط، وترك المنطقة تحل مشاكلها بنفسها، والتوجه نحو آسيا لمواجهة التهديد الصيني والهندي على الزعامة العالمية. لكن السيد أنديك يرى أن هذا المبدأ للرئيس قد يتسبب بمشاكل للاستراتيجية العالمية لواشنطن، بل قد يشكل خيانة لما يسميه (القيم الأخلاقية الأمريكية).

المقال الرابع (**بلنكن يحدد التقدم ضد داعش: خمسة عناصر لتصدي التطرف العنيف**)، للكاتبة (**فريد ديوز**)، نشره (**معهد بروكينغز**)، ويركز كاتب المقال على رؤية وزير الخارجية الأمريكية لكيفية هزيمة الإرهاب في الشرق الأوسط، فحدد خمسة عناصر تمثل الأسس التي ستعمل عليها واشنطن لتحقيق هذه الغاية، ويتطرق إلى تحرير الموصل من سيطرة "داعش"، ويبين أنه بعد تحريرها سيأتي ما يسمى بـ(الجزء الأصعب)، وهو تحقيق تسوية سياسية دائمة وإلا ستبقى البيئة التي خلقت الأرضية الخصبة لمخاطر "داعش".

المقال الخامس (**نظرة خارجية إلى استراتيجية الولايات المتحدة في العراق وسوريا وتطور التطرّف الإسلامي**)، للكاتب(**روبرت فورد**)، نشره (**معهد الشرق الأوسط**)، وكاتب المقال ينشغل كثيرا بالحديث عن وضع "داعش" في العراق وسوريا، والسبل الكفيلة في القضاء عليه وضمان عدم عودته، لذا يراه القارئ يركِّز كثيرا على قضية المصالحة السياسية والمجتمعية، وقضية الأكراد السوريين، ودور المجتمع الدولي في الدفع بالاتجاه الصحيح في مرحلة ما بعد "داعش".

العدد [١٤٧]

استعمال المساعدات المالية الدولية لتحسين العلاقات بين بغداد وحكومة إقليم كردستان

مايكل نايتس: زميل ليفر في معهد واشنطن
معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى
آذار/مارس ٢٠١٦

تحليل وعرض: م. م. علي مراد العبادي

تبذل "حكومة إقليم كردستان" جهوداً كبيرة لاستحصال المساعدات المالية من الولايات المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى، كما أن هناك إطاراً منطقياً قوياً لتقديم مثل هذه المساعدات، فـ "حكومة إقليم كردستان" تُعدُّ منصة حيوية لتحرير الموصل، فضلاً عن ذلك أن الأكراد حلفاء موالين للغرب يتمتعون بقيمة استراتيجية بارزة، فهم ينفذون الاصلاحات الاقتصادية بوتيرة بطيئة بل ثابتة ويعززون مشاركتهم في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

المستقبل الاقتصادي لكردستان

يستعرض الكاتب في بداية طرحه للموضوع نبذة لأهم ما يدور في إقليم كردستان في ظل الأزمة المالية في العراق، التي يشهدها بصورة عامة وكردستان بصورة خاصة، ويتناول أهم مجالات وصرف تلك الاموال قائلا : توظف "حكومة إقليم كردستان" ١,٤ مليون شخص من سكان الإقليم الذين هم في سن العمل والذين يبلغ عددهم ٢ مليون شخص بتكلفة قدرها ٧٩٣ مليون دولار شهرياً، لذلك تخطط أربيل لتقليص هذا الرقم إلى ٣٦١ مليون دولار خلال ستة أشهر من خلال خفض الرواتب، وتشمل النفقات الشهرية الأخرى التي تقدمها الحكومة لدعم قطاع الوقود والكهرباء التي تقدر بحوالي (٣٧٥ مليون دولار) وهذا الرقم آخذ بالتراجع، وتكاليف الحرب (حوالي ١٩٧ مليون دولار)، وتكاليف تصدير النفط (حوالي ٧٠ مليون دولار)، فضلاً عن ذلك أدى وجود عدد كبير من النازحين واللاجئين الذي وصل إلى ١,٨ مليون شخص - مقارنة بعدد السكان الأصليين الذين يبلغ عددهم ٥ ملايين شخص- إلى اضطراب الاقتصاد لدرجة يصعب قياسها كمياً، حتى إذا بدأت آثار الإصلاحات الاقتصادية تتجلى وبدأت تكاليف الحرب تنخفض ببطء، فمن المرجح أن يبقى على "حكومة إقليم كردستان" تحمل مصاريف شهرية تبلغ قيمتها ٨٠٠ إلى ٨٥٠ مليون دولار تقريباً.

وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٥، بلغ متوسط مبيعات النفط في "حكومة إقليم كردستان"

٦٢٩ مليون دولار شهرياً وفقاً لوزارة الموارد الطبيعية، ومن المرجح أن تؤدي أسعار النفط المتراجعة واضطرابات خطوط الأنابيب إلى إبقاء العائدات عند هذه المستويات المنخفضة أو حتى تقلصها أكثر من ذلك ، فعلى سبيل المثال لم تبلغ عائدات النفط في الشهر الماضي سوى ٣٠٣ مليون دولار بسبب مشاكل خطوط الأنابيب، فـ "حكومة إقليم كردستان" مدينة بالفعل بـ ٢٥ مليار دولار وسيستمر هذا الدين في الزيادة بحوالي ٢٠٠ مليون دولار شهرياً إذا استقرت أسعار النفط الحالية، ومع عدم صرف رواتب كثير من موظفي الخدمة المدنية منذ أربعة أشهر، يتزايد احتمال قيام إضرابات متعددة وتسارع وتيرة الهجرة، وما إن لن ترتفع أسعار النفط بشكل غير متوقع عن المعدل الحالي الذي يبلغ ٤٠ دولار إلى ٦٠ دولار على الأقل للبرميل ألواحد ستستمر "حكومة إقليم كردستان" بالتأخر في صرف رواتب الموظفين ودفع التزامات الديون إلى الدائنين المحليين وتجار النفط الدوليين.

من جهتها، ستوفر الخطة الحالية القائمة على إرسال مساعدات بعشرات ملايين الدولار إلى "حكومة إقليم كردستان" بعض الراحة الاقتصادية وتُبقي على القدرة التشغيلية لشرائح معينة من مقاتلي قوات البيشمركة، مع ذلك قد لا تتيح هذه الخطة الوقت الكافي لإجراء الاصلاحات واستعادة الجدارة الائتمانية لـ "حكومة إقليم كردستان" وإعادة الاستثمار في البنية التحتية وتجنب عدم الاستقرار.

كيف يمكن للمساعدات الدولية أن تغيّر الأمور؟

الكاتب طرح وجهة نظر هي أقرب لعين الصواب وهي تبيّن الفروق مابين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم، ولاسيما أن الدول والمؤسسات الدولية تتعامل مع الحكومة الاتحادية بصفتها الممثل الشرعي للعراق، أما من ناحية الجانب المالي فيقول الكاتب: خلافاً لحكومة العراق الفيدرالية التي تمتلك احتياطيات تبلغ قيمتها ٥٠ مليار دولار لا تتمتع حكومة إقليم كردستان بالاحيتاطيات بوصفها كيان شبه سيادي، ما يعني أنه لا يمكن لها أن تحصل على حزم المساعدات المالية الضخمة من معظم المؤسسات الدولية بشكل مباشر، بيد أن الحزمة التي من المرجح أن يقدمها "صندوق النقد الدولي" لبغداد قريباً، والتي ربما تتراوح قيمتها ما بين ٦ و ١٠ ملايين دولار والتي سيتم صرفها ما بين العامين ٢٠١٦ و٢٠١٨، مصممة لمساعدة كافة محافظات العراق الثمانية عشر، بما فيها المحافظات الثلاث التي يتكون منها "إقليم كردستان"، وبالمثل كان للاستثمارات الحديثة لـ "البنك الدولي" في العراق عنصراً كردستانياً، مثل خطة تحسين الطرق التي تبلغ تكلفتها ٢٥٥ مليون دولار والتي تمول المشروعات الاتحادية وبعض المشاريع الصغيرة في "إقليم كردستان".

ويتم حالياً تطبيق "البرنامج المراقب من قبل ألموظفين الذي أعده "صندوق النقد الدولي (كبادرة ممهدة لترتيبات احتياطية ممولة بالكامل) وهو معني بالإشراف على تنفيذ العراق لالتزامات الميزانية والتأكد من أن الدولة تقوم بعمليات الادخار المتفق عليها من دون تراكم المزيد من المتأخرات المستحقة للدائنين المحليين والدوليين، ويشمل ذلك مراقبة ما إذا كانت "حكومة إقليم كردستان" تستوفي حصتها من العائدات التي من المرجح أن تفسرها بغداد على أنها عبارة عن ١٧ في المائة من صافي الإيرادات الفعلية شهرياً بعد خصم المصاريف السيادية الضخمة التي تتعلق بـ (الشؤون الدفاعية، والبرلمان، والمؤسسات الاتحادية الأخرى)، ومن أجل المطالبة بنصيبها من الميزانية الاتحادية وحزم المساعدات الدولية يتعيّن على "حكومة إقليم كردستان" استئناف نقل ٥٥٠ ألف برميل من النفط يومياً إلى مسوّق النفط ألاتحادي على النحو المتفق عليه في الميزانية، وحينذاك سيطمح "صندوق النقد ألدولي إلى أن يرى أن العراق يقوم بتخفيضات متفق عليها بين الجانبين في ألميزانية ولا يقوم بمجرد الوصول إلى أهدافه عن طريق اقتطاع حصة جزء من البلاد أي "حكومة إقليم كردستان"، من خطة الإنفاق.

من جانب آخر يوضح الكاتب تهاوي أسعار النفط وأثرها على مجمل الدول النفطية، وإقليم كردستان أيضا كان يصدر النفط خارج حصته المعتمدة من قبل الحكومة العراقية، وفي إطار أسعار النفط ومستويات التصدير العراقية ألحالية يمكن لـ "حكومة إقليم كردستان" أن تتوقع الحصول ربما على ٣٥٠ مليون دولار شهرياً مقابل توفير ٥٥٠ ألف برميل من النفط يومياً، إلى جانب مبلغ إضافي بقيمة ١٥٠ إلى ٢٧٠ مليون دولار شهرياً من حزم المساعدات المقدمة إلى بغداد من "صندوق النقد الدولي" والمؤسسات والدول الأخرى مثل ألمانيا واليابان، كما يمكن منح الأكراد بعض الحرية لتصدير أي فائض من النفط خارج إطار النسبة التي التُزم بها والتي تبلغ ٥٥٠ ألف برميل يومياً، ويمكن للنتيجة الصافية أن تكون أفضل بالنسبة إلى "حكومة إقليم كردستان" من الاعتماد الكامل على الصادرات المستقلة للمدة المقبلة الممتدة على سنتين أو ثلاث سنوات، وحتى الأفضل من ذلك، سيلقى هذا الترتيب الدعم من نظام رصد دولي، وهي أول اتفاقية من نوعها للأكراد منذ أن منحتهم الأمم المتحدة حصة بلغت ١٧ في المائة من عائدات النفط مقابل الغذاء في التسعينيات.

أما عن الاحتمالات المستقبلية يوضح الكاتب ذلك بقوله ، سعت الحكومة المركزية لسنوات إلى منع "حكومة إقليم كردستان" من تصدير النفط بشكل مستقل ولكن منذ عام ٢٠١٤ أدركت أن

تحمل عبء موظفي "حكومة كردستان الذين يبلغ عددهم ١,٤ مليون موظف هو استنزاف خالص للميزانية الاتحادية، وتتبجح بغداد حالياً بالضائقة الاقتصادية التي تعيشها حكومة إقليم كردستان"، والتي هي أسوأ من وضع بغداد نفسها؛ لأن الدولة كانت تصفي احتياطاتها بمعدل من شأنه أن يستنفدها بالكامل في غضون العام المقبل أو ما إلى ذلك إذا ما استمرت هذه العملية، وإن إعادة الأكراد إلى عملية تقاسم الإيرادات ومنحهم جزء من حزم المساعدات الدولية ليس الخيار الذي تفضله بغداد، كما أن "حكومة إقليم كردستان" تمرُّ بأزمة سياسية داخلية مضنية من شأنها أن تجعل من الصعب على القيادات الكردية تقديم تنازلات عامة إلى بغداد، وبالتالي هي بحاجة إلى وساطة فعالة.

التداعيات على سياسة الولايات المتحدة

فيما يخص دور الولايات المتحدة الأمريكية يشير الكاتب الى امكانية أن تلعب دور حيوي في استثمار الفرصة للتقارب ما بين بغداد وأربيل بقوله: يجب على الولايات المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة للتقريب مجدداً ما بين بغداد و"حكومة إقليم كردستان"، ومساعدتهما على التوصل إلى اتفاق مؤقت حول سياسة اقتصادية مشتركة لمبيعات النفط والمساعدات الدولية والقضايا الجمركية، فمع وساطة أمريكية ودولية ثابتة، قد يعترف الجانبان بالفوائد التي اكتسباها في منتصف الطريق لإعادة دمج اقتصادياتهما، حتى ولو كان هذا الدمج مؤقتاً، وهذا بدوره يمكن تشجيع قيام تعاون أوسع على المدى الطويل.

ومن جانب آخر يتطرق الكاتب الى فوائد كل حكومتي بغداد وأربيل من هذا التقارب وهي أولا بالنسبة لكردستان : إن الفوائد واضحة بالنسبة إلى "حكومة إقليم كردستان"، فالوساطة الدولية يمكن أن تساعد الإقليم في الحصول على نصيبه العادل من الواردات والاحتياطيات وحزم المساعدات بمليارات الدولارات التي تحصل عليها الحكومة الاتحادية في حين أن شروط "صندوق النقد الدولي" وعملية الرصد الخاصة به قد تساعد مسؤولي "حكومة إقليم كردستان" على إصلاح الاقتصاد واستعادة الثقة العامة المنهارة بإيرادات الإقليم وإنفاقه ، فضلاً عن ذلك إن وجود علاقة أفضل مع بغداد يمكن أن تعود في النهاية بفوائد

أخرى على أربيل، مثل التحكم بالمجال الجوي والحصول على الدعم للقروض شبه السيادية.

أما بالنسبة إلى الفوائد التي تعود على بغداد فهي أكثر دقة ولكنها مقنعة جداً، فتجديد الجهود الرامية إلى حل نزاعاتها مع "حكومة إقليم كردستان" قد تكثف الدعم الدولي للتسليم الفوري للمساعدات من "صندوق النقد الدولي" فضلاً عن حزم

المساعدات الأخرى، وسيتم وضع قضية كركوك المثيرة للانقسام جانباً عندما تُجبِر المفاوضات والرقابة الدولية الطرفين على وقف الاقتتال على المنطقة الغنية بالنفط، وهذه التطورات وغيرها قد تشجع الأكراد أيضاً على أن يطلبوا من تركيا سحب قاعدتها العسكرية المثيرة للجدل في بعشيقة، وهي منطقة واقعة قرب

الموصل تخضع لسلطة "حكومة إقليم كردستان"، ومن جانب آخر، يمكن لرئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أن يعتمد على قيام التزام بتعاون كردي في خططه الإصلاحية، وعلى المدى الطويل قد تُطمأن بغداد بأن واشنطن ستتشاور دائماً معها في الشؤون الأمريكية الكردية.

إن الفوائد التي تعود على الولايات المتحدة لا تُعدُّ أقل أهمية وهي: الحفاظ على المسار الذي يتخذه هجوم الموصل، وتخفيف التوتر بين حليفين رئيسيين، وزيادة النفوذ الأمريكي في بغداد وأربيل، وإنقاذ الأكراد من الانهيار الاقتصادي، كذلك هو الحال فيما يتعلق بـ "سد الموصل"، فإن بذل بعض الجهود الإضافية الآن ستكون أقل تكلفة بكثير من معالجة الوضع بعد وقوع الكارثة.

تحليل:

الخلافات ما بين المركز وإقليم كردستان مرت بعدة انعطافات تارة، تخفت وتارة تتصاعد حسب الأوضاع القائمة، إلّا أن أكثر ما يؤزمها موضوعة حصة الإقليم من الموازنة الاتحادية وحصته من تصدير النفط ولاسيما أن هناك اتهامات من بغداد وجهت للإقليم باعتباره يصدر النفط بمفرده بعيداً عن الاتفاقات، أما الآن وبعد هبوط أسعار النفط بدأت المشاكل تخفت بين الإقليم وبغداد لكنها تتصاعد في داخل الاقليم ولاسيما بين الحزبين الديمقراطي الكردستاني وحركة التغيير فضلاً عن مشاكل أخرى تتعلق بإخفاق حكومة الاقليم بدفع مرتبات الموظفين هناك وتأخيرها، لذلك هناك فرصة لحكومة بغداد في استثمار هذه الظروف وتثبيت قواعد تحكم العلاقة ما بين المركز والإقليم والتعامل مع الاقليم بوصفه جزءاً من العراق وليس دولة مستقلة، وبهذا تتحقق تسوية شاملة مفتاحها تخفيف الأزمة المالية وتحقيق مكاسب سياسية للحكومة الاتحادية بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة، وممارسة الضغط على الإقليم لتسوية ما تسمى بالمناطق المتنازع عليها، ولاسيما بعد أن سيطر عليها الاقليم في حزيران ٢٠١٤ بدعوى حمايتها من هجمات تنظيم "داعش"، كذلك وضع تسوية شاملة لقضية كركوك والنفط المصدر منها وعائدية الأرباح كل ما تقدم أوراق من الممكن للحكومة المركزية استثمارها مع تنامي أزمة الإقليم المالية وحدة الخلافات الداخلية.

رابط المقال: http://goo.gl/tNBXfu

العدد [١٤٧]

هل سيؤدي الاستفتاء إلى قيام دولة كردية مستقلة؟

فرزند شيركو: باحث استراتيجي، ومعلق سياسي، ومدير مشروع اجتثاث التطرف في "إقليم كردستان العراق"، وقد تم نشر هذه المقالة في الأصل من على موقع "منتدى فكرة".
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
١٠ آذار/مارس ٢٠١٦

مراجعة وعرض: م. م. ميثاق مناحي العيساوي

تشير جميع هذه العوامل إلى أن الأكراد غير مستعدين لتأسيس دولتهم المستقلة الخاصة بهم، واليوم بعد أن باعت عدة عناصر من البيشمركة ذخائرها وأسلحتها لدفع بدلات الإيجار أو إعالة أُسرهم، لم يعد الكثير منهم يملك نقوداً للعودة إلى مركزه، وفي ظل هذا الوضع غير القابل للاستمرار باتت قوات البيشمركة تهدد اليوم بالإطاحة بالحكومة.

فمنذ شباط/فبراير ٢٠١٦ احتجَّ القطاع العام في كردستان على الفساد وعدم دفع الأجور، وللمرة الأولى منذ ٢٥ عاماً يُبدي المتظاهرون الأكراد خيبة أملهم العلنية إزاء الحكومة، وفي غضون ذلك أطلق رئيس "الحزب الديمقراطي الكردستاني" مسعود بارزاني - الذي أنهى فعلياً ولايته كرئيس - حملة لتحقيق الاستقلال الكردي، إلا أن شعور الإحباط المتنامي تجاه الحكومة قد يكون نذير شؤم بالنسبة إلى الاستفتاء العام حول استقلال كردستان.

وتختلف التظاهرات الحالية عن الاضطرابات المدنية السابقة من ناحية خلفية المتظاهرين وأهدافهم على حدٍّ سواء، فقد تبنت هذه التظاهرات في الوقت الحاضر مطالب تدعو قادة «حكومة إقليم كردستان» إلى التنحي وحل الحكومة، وعلى الرغم من كون هذه التظاهرات مدنية إلا أن عناصر من قوى الأمن والبيشمركة تشارك فيها أيضاً، كما أن المدارس العامة والجامعات والمستشفيات والمحاكم في المنطقة قد أغلقت أبوابها، حتى أن أربيل المعقل التقليدي للاستقرار قد عانت من التظاهرات.

وقد ازدادت حدة الاستياء لأسباب واضحة، إذ لم تسدَد أجور موظفي القطاع العام منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وقد شملت الإجراءات التقشفية الأخيرة خفضاً للرواتب بنسبة تصل إلى ٧٥ بالمائة، إلا أن المحفزات الأساسية للتظاهرات تنبثق من الإخفاقات التشريعية والعملية الكبيرة للحكومة الكردية.

ويظهر ذلك من خلال تركيز الرئيس بارزاني على قضية الاستقلال في حين تهتز المنطقة الكردية بفعل التظاهرات والاشتباكات الغاضبة بين قوات البيشمركة وإرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" وبلوغ قيمة الديون المترتبة على "حكومة إقليم كردستان" ٢٥ مليار دولار وتأزم العلاقات بين أربيل وبغداد وغموض العلاقات مع أنقرة وطهران، وفي غضون ذلك تنتقد الوفود الرسمية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المنطقة الكردية على خلفية تعثر الديمقراطية وعدم شفافية الإيرادات والإسراف في الميزانيات، ولا يقدم الاستفتاء دواءً ناجعاً لأي من هذه القضايا.

ويتفق الخبراء الاقتصاديون المحليون على أن السوق الكردي غير متوازن، لأن استهلاك هذا السوق يفوق إنتاجه إلى حد كبير، ويعزى ذلك جزئياً إلى ضعف قطاعي التصنيع والخدمات والإنتاج الزراعي والسياحة.

لقد خاضت "حكومة إقليم كردستان" تجربة الاقتصاد الناجح بواسطة الإيرادات النفطية فقط، فبدأت بتصدير النفط بشكل مستقل عام ٢٠١٣ ومن دون إعلام مجلس النواب، ووقّع أيضاً "الحزب الديمقراطي الكردستاني" عقداً لخمسين عاماً مع "حزب العدالة والتنمية" التركي لتصدير النفط مباشرةً إلى تركيا، وفي عام ٢٠١٥، زعم وزير الموارد الطبيعية في "حكومة إقليم كردستان" أنه "من خلال تصدير النفط مباشرةً، يمكن لـ "حكومة إقليم كردستان" أن تدر إيرادات أكثر من حصة الميزانية التي تخصصها بغداد للمنطقة".

واحتجاجاً على سياسة أربيل النفطية الجديدة، توقفت بغداد عن تقديم حصة الميزانية المخصصة لأربيل، الأمر الذي خلق أزمة مالية في القطاع العام التابع لـ "حكومة إقليم كردستان" خلال العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦. وتدّعي "حكومة إقليم كردستان" حالياً أن هذه الأزمة، فضلاً عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط والحرب ضد تنظيم " داعش" والإدارة الفاشلة هي عوامل تحول دون دفع أجور الموظفين الحكوميين في الوقت الحاضر.

وحالياً، تتوجه "حكومة إقليم كردستان" نحو استخراج الغاز الطبيعي، الذي تقدَر كميته بـ ٥,٧ تريليون متر مكعب، وتصديره على أمل أن تصبح أكثر مصادر الغاز الطبيعي موثوقية بالنسبة لتركيا، فوفقاً لعقد بين وزارة الموارد الطبيعية و"المؤسسة العامة للطاقة" في تركيا (Turkish General Energy)، يتعيّن على وزارة الموارد الطبيعية تزويد تركيا بـ ٤ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠١٧. ويعتقد بعض السياسيين الأكراد أن هذه الخطوة يمكن أن تساعد كردستان على تحقيق اقتصاد مستقل، إلا أن تصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا على مرأى من بغداد وإيران وروسيا قد يهدد إلى حد كبير تواجد كردستان على الساحة السياسية.

فضلاً عن ذلك أن التصدعات السياسية تقوّض أمن المنطقة الكردية، ففي الحرب ضد تنظيم "داعش " فقط أصيب ٨,٠٠٠ عنصراً من البيشمركة، وقُتل أكثر من ١,٣٠٠ آخرين، وبالرغم من الجهود التي بدأت عام ٢٠٠٥ لتوحيد العناصر المتباينة في قوات البيشمركة، تشير التقارير البرلمانية إلى أن هذه

القوات ما زالت منقسمة ما بين "الاتحاد الوطني الكردستاني" و "الحزب الديمقراطي الكردستاني" ووزارة البيشمركة، وهناك ٦٠,٠٠٠ عنصراً من القوات مجهولي الاسم والرتبة بالنسبة إلى مجلس النواب ووزارة البيشمركة يتلقون أجورهم من وزارة البيشمركة كل شهر، فيما يتلقى ٥٣,٠٠٠ عنصراً معروفاً من القوات أجورهم من الوزارة.

وتوقفت الجهود لتوحيد القوى المحاربة في المنطقة الكردية من قبل مجلس الوزراء في عام ٢٠١٤، وحتى الآن لم يتم توحيد سوى ١٤ لواءً فقط من قوات البيشمركة، ومما يزيد من عدم الاستقرار قيام «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بإقصاء وزير البيشمركة السابق من السلطة في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي إثر خلافات سياسية بين الحزبين.

وحالياً يواجه "إقليم كردستان" آفاقاً قاتمة نتيجة الانتكاسات الاقتصادية والأمنية التي تعرض لها، فما زال تنظيم "داعش" يهدد المنطقة الكردية، فيما تحارب قوات البيشمركة هذه القوة الغادرة نيابة عن العالم على حدود المنطقة الكردية، بيد أن "حكومة إقليم كردستان" تعجز عن تأمين أجور ملائمة أو قوات بيشمركة غير حزبية ومدربة جيداً.

ويكتسي جهاز المخابرات التابع للمنطقة الكردية طابعاً حزبياً أكثر تعقيداً، فقد جمع "مجلس أمن إقليم كردستان" ("مجلس الأمن")، الذي أسسه مجلس النواب عام ٢٠١١، ما كان يُعرف سابقاً بـ "وكالة مخابرات البيشمركة" و "وكالة الأمن "الأسايش" والمخابرات، ويسعى "مجلس الأمن" إلى تبادل المعلومات المخابراتية وتوفير الأمن والاستقرار لسكان "إقليم كردستان" وصون المبادئ القانونية والدستورية في المنطقة، إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق بعد، فضلاً عن ذلك يتألف "مجلس الأمن" حصرياً من ضباط "الحزب الديمقراطي الكردستاني" و "الاتحاد الوطني الكردستاني"، إذ يتم إقصاء الأحزاب السياسية الأخرى في المنطقة الكردية، وحتى ضمن هذا التنظيم المحصور بحزبين، يتحكم "الحزب الديمقراطي الكردستاني" بالمفاصل الأساسية لـ "مجلس الأمن" ويتعرض أعضاء "الاتحاد الوطني الكردستاني" للتمييز، وعلى الرغم من أن "مجلس الأمن" قد أثبت نجاحه في الحرب ضد تنظيم "داعش"، إلا أنه فشل نسبياً في صون المبادئ القانونية والدستورية للمنطقة الكردية خلال الهجمات التي شنها تنظيم " داعش" على كردستان في آب/أغسطس ٢٠١٤، فضلاً عن ذلك لم يحرص "مجلس الأمن" على تنحي الرئيس عن منصبه عند انتهاء ولايته في آب/ أغسطس ٢٠١٥. وبدلاً من ذلك قام "المجلس" بتعطيل مجلس النواب وحجب رئيسه، وبذلك أصبح "مجلس الأمن" سيفاً مسلطاً على رقاب المعارضين في الداخل عوضاً عن درع من شأنه حماية كردستان من التهديدات الخارجية.

وتشير جميع هذه العوامل إلى أن الأكراد غير مستعدين لتأسيس دولتهم المستقلة الخاصة بهم، واليوم وبعد أن باعت عدة عناصر من البيشمركة ذخائرها وأسلحتها لدفع بدلات الإيجار أو إعالة أُسرهم، لم يعد الكثير منهم يملك نقوداً للعودة إلى مركزه، وفي ظل هذا الوضع غير القابل للاستمرار، باتت قوات البيشمركة تهدد اليوم بالإطاحة بالحكومة.

وتُعدُّ هذه التظاهرات فريدة في تاريخ الأكراد، فحتى عام ٢٠٠٣، كانت التظاهرات في "إقليم كردستان" تنظَم ضد "حزب البعث" وتطالب بدعم غربي للأكراد، وبعد ذلك طالب المتظاهرون بالحقوق السياسية للأكراد في العراق الجديد حتى عام ٢٠٠٧. من ثم بدأت التظاهرات تسلط الضوء على المطالب الداخلية، فقد نظم مسيحيو دهوك تظاهرات عام ٢٠٠٨ للمطالبة بحقوق الاستقلالية في منطقتهم، الأمر الذي عكس تفكك الروابط الاجتماعية في كردستان، وفي عام ٢٠١٠ طالب المتظاهرون بحقوق وطنية ودينية، ودافعوا عن حرية مزاولة الأنشطة السياسية، وقد وقع احتجاج في أيار/مايو ٢٠١٠ أمام مكتب مجلس النواب في منطقة السليمانية لمطالبة المجلس بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في قضية مقتل صحافي والقبض على القتلة، هذا ويعتقد كثيرون أن الصحافي قد قُتل على خلفية توجيهه انتقادات للحكومة.

وفي أعقاب "الربيع العربي"، اندلعت تظاهرات دامية في مناطق مختلفة من "إقليم كردستان" عام ٢٠١١، إذ فقد السكان ثقتهم بالسلطات كونها لم تحقق في أحداث العنف اللاحقة ولم تعالج مطالب المتظاهرين، وقد حركت هذه الموجة من الاضطرابات الإسلاميين الأكراد، الذين تظاهروا في دهوك وزاخو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ضد محلات الخمور، واحراق المتاجر، وفي ربيع عام ٢٠١٣، تظاهر الإسلاميون في أربيل أمام مكتب مجلس النواب وأثاروا بلبلة سياسية ودينية في العاصمة، ومنذ ذلك الحين أصبحت التظاهرات أمراً روتينياً أدت إلى انعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وعلى الرغم من محاولات قمع المتظاهرين في أربيل، مثل توقيف ناشطين كانوا يخططون للتظاهر احتجاجاً على الظروف المعيشية للمواطنين، فقد شهدت أربيل تظاهرات سلمية وإضرابات حتى بداية شباط/فبراير ٢٠١٦، وقد أدت الإضرابات إلى شل أعمال الحكومة، كما طالب الجمهور تغيير الحكومة وإنهاء الفساد.

وتشير المشاريع الاقتصادية الفاشلة والسياسة النفطية الخاطئة والعجز عن بناء بنية تحتية استراتيجية إلى أن المنطقة الكردية ليست جاهزة للاستقلال، ولا بد من أن ينصب كل التركيز على الأمن، ورغم استمرار قوات البيشمركة في محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" إلا أن عدم تسديد الأجور والتجويع يضعفان المقاومة الكردية على الجبهات الأمامية.

وقد عملت بعض السلطات على استعمال وكالات المخابرات في المنطقة الكردية لتهديد النقاد والمعارضين في الداخل بدلاً من توفير الاستقرار والمنظمات الدستورية في المنطقة، وحيث سبق للسلطات الكردية أن لعبت ورقة الاستفتاء على الاستقلال مرات متعددة في الأوقات والأماكن الخاطئة، فلم تعد هذه الورقة فعالة إلى حد كبير من حيث التشجيع على التضامن المحلي، ومع ذلك فهي تنقذ السلطات من الملاحقة الجنائية، وقد أثارت هذه العوامل خيبة أمل وإحباطاً هائلاً لدى الشعب الكردي، حتى على ضوء الاحتفالات بالذكرى الخامسة والعشرين للانتفاضة التي أطاحت بنظام البعث. وتُعتبر الجغرافيا السياسية الحالية لـ "إقليم كردستان" والمواقف السلبية التي تتخذها الدول الإقليمية تجاه استقلالية الدولة الكردية ضربات إضافية بحق مشروع الاستقلال.

رابط المقال: http://goo.gl/rti6CU

العدد [١٤٧]

نهاية عهد السيطرة الأمريكية في الشرق الأوسط

مارتن انديك: خبير في شؤون الشرق الأوسط، وسفير سابق للولايات المتحدة الأمريكية لدى إسرائيل. انضم إلى "مؤسسة بروكينغز" (Brookings Institution) في العاصمة الأمريكية واشنطن في أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١، ويشغل حالياً منصب مدير مركز "سابان" للدراسات الشرق أوسطية، وهو أيضاً كبير الباحثين في برنامج دراسات السياسة الخارجية معهد بروكينغز

ترجمة: هبه عباس

مراجعة: مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

٢٠١٦/٣/١٥

أجرى الكاتب الشهير "جيفري جولدبيرج" حواراً مثيراً للجدل بشأن السياسة الخارجية للرئيس اوباما ومنبعها، وعقيدته التي تختلف عن اتجاهات البيت الأبيض، و تبدو مخالفة لقواعد السياسة الأمريكية التقليدية.

فقد وقعت نقطة الانفصال الكبرى بين اتجاهات اوباما وقواعد واشنطن في ٣٠/آب ٢٠١٣ عندما وضع حدوداً معينة لاستعمال الأسلحة الكيميائية من قبل نظام بشار الأسد في سوريا، وكانت تلك اللحظة بالنسبة لأوباما لحظة حاسمة، وأخبر " جولدبيرج" بأنه فخور بها، على الرغم من تحذير كثير من مستشاريه المقربين للسياسات الخارجية، بما فيهم مستشار الأمن القومي، ووزير الخارجية، ونائب الرئيس بأنه بهذا القرار يضع سمعة الولايات المتحدة على المحك.

والرئيس اوباما كان بين اختيارين متضادين، **الأول:** هو تصميمه التام على منع استعمال أسلحة الدمار الشامل والذي ينبع من إيمانه بضرورة إقامة نظام دولي قائم على احترام القواعد، فكانت أولويته حماية العالم من أخطار متعددة، في مقدمتها الإرهاب، والأوبئة الكبرى، والتغيرات المناخية، فضلاً عن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهذا ما يميز اوباما عن القوى العالمية الأخرى مثل روسيا والصين وإيران التي تتخذ منهج رجعي، وكانت اتفاقية باريس للمناخ والتخلص من وباء (إيبولا)، واتفاق ايران النووي التاريخي، فضلا عن الحرب على " داعش" كنتيجة لتحول اوباما من التركيز على القضايا الإقليمية الى التركيز على التهديدات العالمية، فمن خلال الأسلوب الدبلوماسي الأنيق الذي يتمتع به، وتعبئة المجتمع الدولي لفرض عقوبات فعالة، واستعمال القوة في وقت الحاجة إليها نجح في حماية المصالح الأمريكية وتأسيس نظام دولي يخدم المجتمع العالمي.

أما الخيار الثاني: هو محاولة تجنب الدخول في أي حرب جديدة في الشرق الأوسط، المنطقة التي يقر اوباما بضرورة تقليل تدخل الولايات المتحدة فيها، فمن وجهة نظره: إن تدفق النفط والانجازات التي حققتها الولايات المتحدة في مجال استقلال مصادر الطاقة تجعل من وصايتها على الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط أمراً منتهياً منه، ويفترض أن لا يكون ضمن اهتمامات البلاد، وعلى العكس من هذا فقد كلفت الحملات العسكرية في العراق وافغانستان كثيراً من الأموال والأرواح من دون فائدة، وقد أخبر اوباما جولدبيرج: بأن ليبيا كانت مثالاً واضحاً

لهذا الأمر؛ اذ تسيطر على البلاد حالة التعصب القبلي وتقودها نحو المجهول، الأمر الذي لا يمكن للقوة العسكرية الأمريكية التغلب عليه، وقد أدى انتهاء الحرب الباردة الى تقليل حاجة الولايات المتحدة الى مواجهة التدخل الروسي الداعم لنظام الأسد الذي يعد عميلاً لروسيا، وفي تصريح له لـ" جولدبيرج": يعتقد اوباما بأن ماقام به الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" من تدخل وعمليات عسكرية في سوريا قد كلفه الكثير على حساب رفاهية شعبه، وعلى الرغم من تمكن روسيا من تحقيق انتصار على المدى الطويل لكنها ستستمر في دفع ثمنه على المدى الطويل.

أما بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، الذين يطلبون وبشكل مستمر مساعدة الولايات المتحدة ينبغي أن يكونوا قادرين على الصمود في وجه الفوضى المتصاعدة، فضلا عن دعم اوباما باستثناء الدعم العسكري الذي يطلبوه دائما ويرفضه اوباما، وإذا ما حدثت زعزعة في استقرار مصر والمملكة العربية السعودية فسيكون ذلك بسبب سياستها التي تقوم على القمع والعنف، وليس بسبب فشل اوباما في وضع خطوط حمراء أو ارسال قوات أمريكية، كما يقر اوباما بضرورة التفاهم مع المملكة العربية السعودية وإيران.

وتدعم وجهة نظر اوباما التي تستنكر التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط **الخيار الثالث** الذي يقتضي الابتعاد عن الشرق الأوسط والتوجه نحو آسيا، وهذا ينبع من ادراكه بأن صعود الصين والهند كقوى عظمى في القرن ٢١ سيتطلب تحويل تركيز الولايات المتحدة إليهما، إذ يسعى اوباما متسلحا باتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ إلى فرض اقرارها من قبل الكونغرس ونشر القوات وتعزيز التحالفات للحد من الانتشار الصيني في بحر الصين الجنوبي والشرقي، ومن المرجح أن تثبت إعادة توازن اوباما للسياسة الخارجية للولايات المتحدة أهم تغيير في الاستراتيجية منذ افتتاح "ريتشارد نيكسون" للصين.

وإن أفضل اختبار لعقيدة اوباما هو تصرفه في حال حدوث تضارب في أهدافه، وكان قراره بعدم وضع خطوط حمراء، وضرب أهداف تابعة للنظام السوري هو خيار واضح لتجنب التورط في الحرب الأهلية السورية، الأمر الذي يتناقض مع سياسته الرامية إلى عدم استعمال أسلحة الدمار الشامل، ولكن كان لقرار عدم التدخل ثمن باهض ليس بالنسبة للولايات المتحدة فحسب، بل أدى إلى قتل أكثر من ١٥٠٠ من المدنيين السوريين نتيجة استعمال بشار الأسد غاز السارين في شهر آب من عام ٢٠١٣، ولكنه يمثل نسبة ضئيلة من السوريين الذين قتلوا منذ بدء الحرب الأهلية والذين بلغ عددهم حوالي ٤٧٠ الفاً، فضلا عن تشريد حوالي ٩ ملايين من النازحين السوريين، و٥ ملايين لاجئ، فيما يحاول ٢ مليون منهم دخول اوروبا، الأمر الذي يهدد نظام واستقرار الاتحاد الأوروبي.

وكان لإصرار اوباما على تجنب التدخل العسكري الأمريكي عواقب أخرى، إذ كان عليه أن يتخلى عن دور أمريكا بوصفها قوة مسيطرة مسؤولة عن حفظ الأمن في الشرق الأوسط، المنطقة التي تشهد اضطرابات متعددة، وهو الدور الذي لعبته الولايات المتحدة منذ أكثر من خمسة عقود، إذ تراجعت سيطرة الولايات المتحدة على الشرق الأوسط منذ

سقوط الرئيس المصري "حسني مبارك" الذي كان يعد من الركائز الرئيسة للسياسة الأمريكية بالمنطقة في شهر شباط ٢٠١١، وعلى الرغم من أن عقيدة اوباما كانت حينها في مراحلها التكوينية، إلا أن حقيقة تأييد اوباما للإطاحة بالرئيس مبارك كانت إشارة لجميع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة على حصول شيء بالغ الأهمية، وكان قرار اوباما في نهاية هذا العام - أي عام ٢٠١١- بإنهاء وجود القوات الأمريكية في العراق وفاءً بالتزامه بإنهاء التدخل الأمريكي في حروب الشرق الأوسط، لكن بالنتيجة تركت بغداد بين أيدي حكومة شيعية خاضعة للنفوذ الإيراني، (بحسب رأي الكاتب)، وجعلت الأراضي السنية عرضة لعودة تنظيم القاعدة الذي تحول مؤخراً الى" داعش" .

ربما تفسر جهود اوباما في منع إيران من الحصول على أسلحة نووية من قبل البعض في المنطقة كمؤشر على استمرار رغبته في لعب دور الحامي للنظام في المنطقة، ولكن هذا تفسير خاطئ لنواياه، إذ كان يُصر على عرقلة مساعي إيران لامتلاك سلاح نووي ليس لأن عدم امتلاكه سيزيد من زعزعة استقرار الشرق الأوسط، ولكن تنفيذا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تعد ركيزة أساسية في أجندة اوباما الدولية.

وقد سمح تركيز اوباما على القضايا العالمية أكثر من الإقليمية لبوتين بإقناع الأسد بعد أن تجاوز الخطوط الحمراء على تسليم معظم الأسلحة الكيميائية، وبهذا تم إبعاد اوباما عن الدخول في هذه المعضلة وانقاذ الأسد من عواقب تدخل القوات الأمريكية، الأمر ذاته الذي قام به بوتين عندما دعم مفاوضات الملف النووي الإيراني التي تتزعمها الولايات المتحدة.

وقد أدرك الرئيس الروسي بأن عقيدة اوباما قدمت له فرصة لتحقيق طموحاته الجيوسياسية في الشرق الأوسط، من خلال التعاون مع أجندة اوباما العالمية، وليس من الغريب أن يخبر اوباما "جولدبيرج" بأن بوتين شخص مهذب، ويظهر دائما عمله وتعاونه مع الولايات المتحدة، وأنه صديق لها؛ وذلك لأنه ليس غبياً، إذ فكر بوتين بشكل صحيح وتأكد من أن إدارة اوباما ستتغاضى عن تدخل روسيا العسكري في سوريا طالما ساعدت اوباما في تحقيق أجندته العالمية في التصدي لتنظيم " داعش" ومكافحة الإرهاب.

وبالنسبة لكثير من النقاد في واشنطن والشرق الأوسط إن عقيدة اوباما مليئة بالأخطاء الاستراتيجية، إذ يرون أن سرعان ما اتفقت روسيا وإيران على سد الفراغ الناجم عن تخلي أمريكا عن دورها السيادي في المنطقة، بينما يعد كثير من المؤيدين للتدخل الأمريكي عقيدة اوباما خيانة للقيم الأخلاقية الأمريكية، أما حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ساعدهم هذا الأمر الى إعادة حساباتهم، ومن غير المفاجئ أن يلجأ العديد منهم الى الكرملين.

لكن بالنسبة للرئيس نفسه "أوباما" تبدو هذه نتيجة منطقية ومقبولة، فإذا رغب بوتين باستعادة النظام في سوريا المنطقة التي تشهد فوضى فليفعل، و يبدو أن اوباما واثق من فشل بوتين، أما بخصوص وقف إطلاق النار في سوريا الذي تم بفعل التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا، ففي حال استمراره سيضمن لاوباما تقليل أضرار عواقب عقيدته؛ ألا وهي معاناة الشعب السوري.

رابط المقال: http://goo.gl/655Rki

بلنكن يحدد التقدم ضد "داعش":
خمسة عناصر للتصدي للتطرف العنيف

فريد ديوز (Fred Dews): محرر في معهد بروكينغز
معهد بروكينغز
١٨ / ٢ / ٢٠١٦

ترجمة: هبة عباس
مراجعة: مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

سيتم تحديد تحقيق النجاح في مكافحة التطرف العنيف عن طريق مقدرة الولايات المتحدة على العمل بوصفهم قادة ودول لإنقاذ المعرضين لخطر التجنيد من قبل الارهابيين، وقال نائب وزير الخارجية الأمريكي "انتوني بلنكن" في كلمة ألقاها في معهد بروكينغز: " سوف يتم تحديد تحقيق النجاح في مكافحة التطرف العنيف عن طريق اتباع منهج شامل يعالج هذا التحدي، وتسخير جميع الوسائل المتاحة، وتعبئة جميع قادة المجتمع كشركاء في هذه المواجهة.

و قد وصف بلنكن جهود الولايات المتحدة الأخيرة في تزعم القتال من أجل عرقلة وهزيمة هذه التهديدات لأمن الولايات المتحدة إنما يتم عن طريق العمل مع الشركاء المحليين، فقد تمت السيطرة على حوالي ٤٠٪ من الأراضي التي استولى عليها تنظيم " داعش" قبل عام (من تاريخ نشر المقال) في العراق، وعلى ١٠٪ من الأراضي في سوريا، وأضاف قائلاً: " إنّ أعداد عناصر " داعش" بدأت تقل منذ بدء الولايات المتحدة بمراقبة القوى العاملة في التنظيم عام ٢٠١٤.

وعرج قائلاً: "على الرغم من عدم وجود سبب واحد للتطرف العنيف، تجد الولايات المتحدة أن هناك العديد من القواسم المشتركة التي تولد هذا التطرف أو تساعد على تسريعه بما في ذلك مشاعر العزلة والإقصاء والافتقار إلى مهارات التفكير الناقد والتكتيكات الخطيرة التي قامت بها الأجهزة الأمنية.

وتعد العمليات الأمنية ضرورية للغاية لكنها غير كافية، وقد أوجز بلنكن خمسة عناصر تم الاتفاق عليها في قمة البيت الأبيض لمكافحة التطرف العنيف العام الماضي وهي:

١- توسيع الشراكات من أجل تطوير الخبرات اللازمة لفهم التطرف العنيف بشكل أفضل، وفهم دوافعه على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، وهذا يشمل قاعدة البحث والأدلة لتشكيل مبادرات تستهدف المجتمعات.

٢- العمل مع الشركاء على المستويات الوطنية والمحلية لإتباع سياسات أكثر فاعلية لمنع انتشار التطرف العنيف.

٣- تعزيز الشراكات المحلية للتصدي للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرضت المجتمعات للخطر، ولاسيما تعرض النساء والرجال والشباب لخطر الايديولوجيات المتطرفة،

وطلب بلنكن من " الصندوق العالمي لإشراك المجتمع والمرونة" - وهو صندوق عالمي يتم تمويله من القطاعين العام والخاص، ومن شأنه توفير المُنح للمنظمات المجتمعية التي تعمل على مكافحة التطرف العنيف على المستوى المحلي - تمويل المجتمعات الضعيفة في بلدان مثل نيجيريا وبنغلاديش وبورما وكينيا وكوسوفو.

٤- اشراك الأشخاص ذوي المصداقية ممن يمكنهم كشف حقيقة التطرف العنيف ووحشيته وانكاره لكرامة الإنسان، والتركيز بشكل خاص على الدعاية عبر الانترنت ، وقال بلنكن: "على مدى العام الماضي لاحظنا فراغا وتراجعاً للدعاية المتطرفة، ففي موقع التواصل الاجتماعي تويتر لوحده تم تعليق ١٢٥٠٠٠ حساب يستعمل للتهديد أو التشجيع على الاعمال الإرهابية.

٥- تعزيز قدرات شركاء الولايات المتحدة لمنع التطرف والعنف في السجون، والمساعدة على إعادة تأهيل ودمج المقاتلين السابقين في المجتمع قدر الإمكان.

وقد طلبت "تمارا وتس" مديرة مركز سياسة الشرق الأوسط في معهد بروكينغز من السيد بلنكن تقديم تحديثات عن الأوضاع في العراق وسوريا.

أما فيما يخص العراق، قال بلنكن:

"وجدنا أن هناك تقدماً مهماً جداً في دحر " داعش"، فعلى مدى العام الماضي تمكنت المجاميع التي تدعمها الولايات المتحدة ومنها قوات الأمن العراقية، وقوات البيشمركة الكردية وبعض الفصائل، ومقاتلي العشائر السنة من العمل على دحر "داعش" مع دعم الولايات المتحدة والتحالف، وتمكنت من استعادة حوالي ٤٠ ٪ من الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم "داعش" قبل عام من اليوم، ولم يتمكن التنظيم المتطرف من شن أي عمليات هجومية منذ الربيع الماضي، وما لاحظناه ليس استعادة للأراضي فحسب ، وانما تم القيام بذلك بطريقة استراتيجية، وقطعنا خطوط الاتصالات وضيقنا الخناق على مدينة الموصل التي تعد قاعدة التنظيم الارهابي، وأعتقد أن لدينا ثقة عالية في تحقيق الانتصار.

لكن هذا ليس كافياً، إذ يجب بعد تحرير المدينة إعادة الاستقرار إليها و بناءها، وبعدها سيأتي مايسمى" بالجزء الأصعب"؛ وهو تحقيق تسوية سياسية دائمة وإلّا ستبقى البيئة التي خلقت الأرضية الخصبة لمخاطر " داعش".

أما في سوريا تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق تقدم حقيقي ضد " داعش"، وأن جميع الأراضي الواقعة بين تركيا وسوريا التي كانت تحت سيطرة " داعش" أصبحت الآن تحت سيطرة القوات السورية الكردية بعد دعم التحالف لها، ونحن نعلم جيداً أنه لم تتم هزيمة "داعش" في سوريا بشكل كامل مالم تتعامل الولايات المتحدة مع الحرب الأهلية وبخاصة مع الأسد؛ لأن بقاءه سيصبح مصدر جذب للمقاتلين الأجانب في صفوف " داعش".

مثلما وصف الجنرال المتقاعد جون الن (المبعوث الرئاسي الخاص للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش"، وزميل في معهد بروكينغز) صعود المنظمات المتطرفة: بأنها من أكبر التهديدات التي شهدتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، وأن أفضل حل لهذه الأزمة هو الدبلوماسية الأمريكية".

رابط المقال: http://goo.gl/bL98R9

نظرة خارجية إلى استراتيجية الولايات المتحدة في العراق وسوريا وتطور التطرف الإسلامي

روبرت فورد: كبير الباحثين في معهد الشرق الأوسط في واشنطن، والسفير السابق للولايات المتحدة لدى سوريا
معهد الشرق الأوسط (Middle East Institute)
٢٠١٦/٢/٢

ترجمة: هبة عباس
مراجعة وعرض: د. حسين أحمد السرحان

تمكنت القوات الموالية للحكومة العراقية وبمساعدة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة وبشكل مطرد من استعادة أراضي كبيرة من سيطرة " داعش" لذا نحتاج في العراق الى المساعدة والدعم لبناء قوات محلية قوية ويستغرق فهم هذا الأمر كثيراً من الموارد والوقت.

وإن استعادة السيطرة على الأراضي التي بحوزة " داعش" واعاقة عملياته سيقود الى الحد من التهديد الذي يشكله هذا التنظيم للولايات المتحدة، وسيتم تقويض قضية وجوده اللاهوتية، وباختصار: إنْ لم يتمكن التنظيم من تطبيق الشريعة في المناطق التي يسيطر عليها سينكر حتى العلماء المتشددون حقه في الوجود باعتباره معلننا للخلافة، الأمر الذي سيحد من تجنيده للمقاتلين، وهذا كله صحيحاً اذا تمكن العرب السنة الذين جاء منهم معظم مقاتلي تنظيم" داعش" من العودة الى ديارهم.

أكد الكاتب على أنه ركز بشكل كبير على الجوانب الساسية تاركاً التكتيكات العسكرية للذين يتمتعون بخبرة عسكرية أكبر، مؤكدا أن تقييمه لجهود الولايات المتحدة ومصالح حلفائها يتجه إلى :

أولاً: وجود تقدم محرز ضد " داعش" في العراق.

ثانياً: هناك حاجة الى المزيد من التقدم.

ثالثاً: سيكون تنظيم" داعش" مشكلة أصعب في سوريا منه في العراق.

رابعاً: علينا تركيز انتباهنا على مايقوم به تنظيم" داعش" في شمال افريقيا.

العراق:

تمكنت القوات الموالية للحكومة العراقية وبمساعدة التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة وبشكل مطرد من استعادة أراضي كبيرة من سيطرة " داعش"، وتعد السيطرة على الأراضي أمراً مهما لأن التنظيم يسيطر الآن على مساحات واسعة، ويتمتع بالبيروقراطية، ويصدر الكتب المدرسية، ويجمع الضرائب، ويقوم بعمليات عسكرية، فضلاً على أعمال اخرى، وعلى الرغم من هذا قال أحد المحللين: إن " داعش" هو ليس أكثر من مجرد مجموعة.

وإن استعادة السيطرة على الأراضي التي بحوزة " داعش"، واعاقة عملياته سيقود إلى الحد من التهديد الذي يشكله للولايات المتحدة، وسيتم تقويض قضية

وجوده اللاهوتيـــة، وباختصار إن لم يتمكن التنظيم من تطبيق الشريعة في المناطق التي يسيطر عليها ســينكر حتى العلماء المتشــددون حقه في الوجود باعتبــاره معلننــا للخلافة، الأمر الذي ســيحد من تجنيده للمقاتلين، وهذا كله صحيحاً إذا تمكن العرب السنة الذين جاء منهم معظم مقاتلي تنظيم" داعش" من العودة إلى ديارهم.

وماتــزال هناك الكثيــر من التحديات العســكرية الكبيرة، بما فيها استعادة مدينة الفلوجة و الموصل، ولكن يمكن للقــوات العراقية في النهايــة القيام بذلــك وبدعم محدود من الولايات المتحدة؛ لأن القــوات العراقيــة لا ترغب بتواجــد أعداد كبيرة مــن القــوات الأجنبية على الأراضــي العراقيــة، وهذا يعني أنها ستأخذ وقتا أطول مما نتوقع، لكن انضمام أعداد كبيرة من القوات الغربية إلى العراق ســيلعب دوراً في جهد تجنيد " داعش".

ويضيــف فورد قائلا: لقد زرت العراق في شــهر تشرين الأول ٢٠١٥ والتقيت بالقادة الذين أعرفهم منــذ عام ٢٠٠٤، وكان أغلبهم واثقين من أن عنف تنظيم" داعــش" قد بلغ ذروته حتى قبل اســتعادة مدينة الرمادي، ولكن القادة في بغداد واربيل ينتابهم نوع من القلق بشــأن ايجاد وتوفير الموارد اللازمة لمحاربته، وقد قوض انخفاض أسعار النفط جهود كل من الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، كما تنتظر قوات البيشــمركة مستحقاتها منذ أشهر متعددة، وأن هنــاك تباطؤ في وصول الســلاح الأمريكــي، ووفقــا لنظرية المؤامرة يرى البعض عــدم رغبة الأمريكيين في القضاء على " داعش".

والأمر الأكثر ايجابية هو تطور السياســة العراقية بطريقة تعزز الاستقرار على المدى الطويل، إذ لا يأمل أغلب العراقيين السنة من الرمادي والموصل الذين التقيتهم في سيطرة الحكومة المركزية عليهم، وعبروا عن رغبتهم بحكم أنفسهم بانفسهم في العراق الاتحــادي أو اللامركــزي، أي يتمتعــوا بنفس الحكم المحلي الذي يتمتع به أكراد العراق، هذا يختلف ١٨٠ درجة عن قبل، ويتماشــى مع الرؤية السياســية للعراق بأن القادة العراقيين من السنة والأكراد يتســمون بالتشدد منذ عشرة أعــوام، ويتفق مع الدســتور العراقــي، لكننــا نأمل أن يطور القــادة العراقيون صيغة الحكم بشكل يتقبله الكل.

ومن المشــاكل التي ســاعدت على تواجد تنظيم الدولة الأســلامية " داعش" في العراق مابين عام ٢٠١٢-٢٠١٣ هي اســتياء العرب السنة من تمييز وفســاد الســلطات في مدنهم وبلدانهــم، وترحيب العديد من ســكان الموصل بمقاتلــي" داعش" عند ســقوط المدينة عام ٢٠١٤، لذلك إذا تمكن العرب الســنة فــي مناطق مثــل الانبــار والموصل من تحقيق الحكــم المحلي ينبغي أن لا يتكرر خطأ عام ٢٠١٢-٢٠١٣، وبمرور الزمن ســيخرج التنظيم

من المناطق المتواجد فيها بعد استعادة السيطرة على جميع المدن الكبرى.

لكن إذا ما تعثرت المصالحة الوطنية مرة أخرى كما في عام ٢٠١١-٢٠١٣ سوف نرى في نهاية المطاف النسخة الثالثة من تنظيم القاعدة في العراق " داعش"، لذلك علينا المساعدة في تعزيز وتحقيق المصالحة الوطنية والحكم المتفق عليه في العراق، وإن مخاوف سنة العراق من الميليشيات الشيعية، والمرارة التي تجرعها الشيعة سابقاً من العرب السنة دعت الى أن يكون هناك وسيط مثل الأمم المتحدة والأمريكيين للمساعدة في اجراء مناقشات حقيقية بين العراقيين ووضع الحلول.

وباختصار للمضي قدماً في تحقيق هذا يجب علينا القيام بما يأتي:

١- يجب أن يصوت الكونغرس على ترخيص استعمال القوة ضد تنظيم " داعش"؛ لاظهار عزم الولايات المتحدة للدول الأجنبية والدول الإسلامية والشعب العراقي في القضاء على داعش.

٢- الادراك بأن تدفق أعداد كبيرة من القوات الأمريكية إلى العراق قد يبدو إصلاحا، لكن في الحقيقة سيجعل الأمور أكثر سوءاً.

٣- مساعدة السلطات العراقية المركزية والحكومة الاقليمية الكردية في الحصول على الموارد اللازمة لتمكين العراقيين من مواصلة المعركة ضد " داعش" من خلال مساعدتنا المنفردة.

٤- رفض نشر وحدات من الفصائل الشيعية في المجتمعات السنية.

٥- مضاعفة الجهود لتعزيز المصالحة الوطنية من خلال الضغط على العراقيين أنفسهم للقيام بعمليات مصالحة حقيقية ويجب أن تتبنى السفارة العراقية زمام المبادرة مع الجانب الامريكي.

٦- مساعدة السلطات المركزية والمحلية العراقية على التخطيط لاستعادة الخدمات الأساسية، وإعادة الاعمار في المناطق المحررة، وأن المهام التي ستنفذها وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية تحتاج الى الموارد نفسها.

سوريا:

إن الجانب الايجابي فيها هو أن القوى الديمقراطية السورية - التي هي عبارة عن كيان متماسك معظمه من الأكراد التابعين لحزب العمال الكردستاني - ، فضلا عن المقاتلين العرب تمكنت من استعادة مساحة كبيرة من أراضي معظمها كردية في شمال سوريا، وهذه التطورات تعيق حركة تنظيم " داعش" وعملياته، وتؤدي إلى خفض عائداته النفطية.

ومع ذلك، فأن المقاتلين الأكراد يعملون في السياق الأوسع للحرب الأهلية السورية، إذ تمكنوا من اقامة منطقة حكم ذاتي في شمال سوريا من جانب واحد، هذه المنطقة ليست كمنطقة إقليم كردستان التي تنتشر فيها المجموعات العربية والكردية والتركمانية والأشورية، فضلا عن ذلك يرتبط الأكراد السوريون بروابط اجتماعية وعلاقات تاريخية مع الأكراد الأتراك، وهذه العلاقات لا يتمتع بها الأكراد العراقيون، وبهذا تعد هذه المنطقة الذاتية الحكم التي تقع على طول الحدود السورية التركية من المناطق الحساسة بالنسبة للكثير من الجاليات

السورية وليس فقط للأكراد والأتراك، وإذا أردنا مساعدتها فعلينا معالجة المخاوف التركية أولاً.

لم تتمكن القوات الديمقراطية السورية المدعومة من قبل الولايات المتحدة من استرجاع مدينة عربية كبيرة من تنظيم " داعش"، وأن الأكراد السوريين حذرون جداً، فإذا ركزوا بشكل رئيس على المنطقة التي تتمتع بحكم ذاتي، فسيبقى الجزء الآخر من شرق سوريا الذي يسيطر عليه " داعش" يشكل مساحة كبيرة، ومن غير الواضح أن بإمكان هذه القوات المحدودة العدد استعادته من التنظيم المتفوق عددياً.

سوف يستفيد تنظيم" داعش" في سوريا من خلال:

١- تواصل وحشية نظام الأسد دون وجود رادع، وهناك احتمال ضئيل للنجاح في ايجاد حل سياسي لهذا النزاع، وقد أظهر استطلاع للرأي أن السبب الأول الذي دعا الشباب الى الانضمام الى " داعش" هو الدفاع عن السنة ضد نظام الأسد، والسبب الثاني هو الحصول على الأموال.

٢- استياء العرب من سيطرة الأكراد على المدن العربية التي تمت استعادتها من قبل القوات الديمقراطية السورية، وقد أصدرت منظمة العفو الدولية في تشرين الأول/٢٠١٥ تقارير تتهم القوات السورية المقاتلة في شمال سوريا بالتطهير العرقي وجرائم الحرب، واذا كانت هذه الادعاءات صحيحة فإنها ستدفع بعض العرب السوريين إلى الانضمام لتنظيم" داعش".

وإن الغالبية العظمى من جماعات المعارضة السورية المسلحة الأكثر عدداً من القوات الديمقراطية السورية حاربت تنظيم" داعش" لكن كان تركيزها الرئيس ضد بشار الأسد، فهم لن يقفوا مع الحكومة الحالية السورية ضد " داعش" على الرغم من قول المقاتلين العرب بأن القوات الديمقراطية السورية المدعومة من قبل الولايات المتحدة تناظل من أجل الثورة السورية ضد نظام الأسد، وتتضح هنا رغبة الروس بانضمام جميع قوات المعارضة المسلحة الى الحكومة السورية الحالية، لكن بعد اراقة الدماء والأعمال الوحشية التي ارتكبتها الحكومة السورية لن يحدث هذا الأمر إلا إذا كانت هناك حكومة وطنية مختلفة بشكل كبير.

يؤكد الكاتب أنه من دون تشكيل حكومة وطنية سورية قادرة على تحشيد المزيد من السوريين تحت لوائها ضد تنظيم " داعش" سنشهد جهوداً مفككة وغير مجدية، وسيحاربها مقاتلي المعارضة المعتدلين على مسار واحد، و الحكومة السورية ومؤيديها على مسار منفصل وستكون قوات الدفاع الذاتي التي تدعمها الولايات المتحدة هي المسار الثالث، وستصب هذه الفوضى في مصلحة " داعش" إذ سيتمكن من السيطرة على كثير من الأراضي لسنوات متعددة.

وفوق هذا كله، هناك مشكلة منفصلة من عملية تنظيم القاعدة التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من سوريا، وهي أن أغلب المقاتلين ومجتمعاتهم المحلية لم يكن لديهم الكثير من التعاطف السياسي مع مشروع القاعدة، وقد تخلت اغلب الدول الغربية عن سعيها للتخلص من حكومة الأسد، ولجأت الى العمل مع جبهة النصرة ضد بشار الأسد، وليس هناك تصفية حساب تقودها سوريا ضد القاعدة في سوريا حتى يذهب الأسد.

لذلك يجب علينا في سوريا :

١- الاصرار على وضع شروط مع الأكراد السوريين والقوات الديمقراطية السورية الأخرى بشأن تعاملهم مع المجتمعات العربية المحلية، وإذا أساءوا معاملتهم ينبغي قطع المساعدات الأمريكية عن القادة المحليين.

٢- كما هو الحال في العراق، فإن مساعدة المدنيين السوريين على استعادة الخدمات وإعادة تأهيل المجتمعات المحلية في المدن السورية المحررة من سيطرة تنظيم" داعش" هي مهمة أخرى تحتاج وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الى القيام بها على الرغم من الظروف الأمنية الصعبة، وسوف تحتاج الى موارد من أجل تنفيذ هذه المهمة.

٣- استعمال الضغط في وقت الحاجة إليه؛ لاجبار حكومة الأسد والمعارضين على تقديم التنازلات، لذلك تظهر هنا الحاجة إلى مفاوضات سياسية حقيقية وصادقة ومختلفة وحكومة وطنية جديدة في سوريا قادرة على حشد المزيد من السوريين ضد المتطرفين، ويتفق روبرت فورد مع تصريحات الجنرال بترايوس التي قدمها للكونغرس حول كيفية زيادة الضغط على الأسد.

٤- مضاعفة الجهود لإيجاد استراتيجية مشتركة مع تركيا بشأن مستقبل شمال سوريا مثل غلق الحدود أمام تسلل المتطرفين بطريقة يدعمها الأتراك.

ماوراء العراق وسوريا،

مؤخراً، تعد منطقة شمال أفريقيا منطقة مهمة في الحرب ضد تنظيم " داعش"، ففي الجانب الليبي تمت خسارة مدينة درنه بالقرب من مصر، ولكن تمت السيطرة على مدينة سرت على طول الساحل المركزي، كما سيطر المقاتلون على المزيد من حقول النفط، وكما حدث في سوريا، فقد استعمل الموالون لتنظيم" داعش" القواعد الليبية لإطلاق المقاتلين والموارد لتهديد الدول المجاورة مثل تونس والجزائر وكذلك التمهيد لشن هجمات ضد أهداف غربية، وبهذا يضيف تهديد " داعش" تهديداً آخر للمنطقة فضلا عن تهديد تنظيم القاعدة.

ويمكن أن يحكم التاريخ على مدى فاعلية الجهود الغربية بعد رحيل القذافي عام ٢٠١١-٢٠١٢، ولكن من خلال النظر الى المستقبل ، يؤكد الكاتب: **أن علينا أن نكون مستعدين للعودة بقوة مهما برزت حكومة وحدة وطنية من جهود المصالحة التي تقودها الولايات المتحدة، ونحذر أصدقاءنا من الجزائريين والعراقيين من أن زيادة عدد القوات الغربية لا تعد حلا، لذلك نحتاج في العراق الى المساعدة والدعم لبناء قوات محلية قوية ويستغرق فهم هذا الأمر كثير من الموارد والوقت.**

رابط المقال: http://goo.gl/GBQ6Ha

رؤية ورسالة وأهداف مركز الدراسات الاستراتيجية

الرؤية

التميّز والريادة الإقليمية والدولية في البحث والتحليل الاستراتيجي.

الرسالة

الإسهام الفاعل في عملية صنع القرار في العراق عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، وتعزيز قدرات التحليل الاستراتيجي وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

الأهداف

- تطوير الوعي الاستراتيجي لدى العاملين في حلقات القيادة العليا في الدولة؛ لتعزيز قدراتهم في اتخاذ القرار.
- تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.
- إعداد كوادر علمية عالية المهارة في البحث والتحليل الاستراتيجي.
- بناء جسور التعاون وتبادل المعلومات مع مراكز اتخاذ القرار الحكومي ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية داخل العراق وخارجه.
- إيجاد بيئة أكاديمية عالية الجودة يلتقي فيها خبراء التحليل الاستراتيجي من داخل العراق وخارجه؛ لتطوير مناهج البحث الاستراتيجي وتبادل الخبرات في مختلف القضايا وبما يعزز مسار الأمن والسلم الدوليين.
- إعداد دراسات وبحوث متميزة تسهم في تعزيز مسيرة البحث العلمي الأكاديمي في جامعة كربلاء وبما يحقق لها مرتبة متقدمة في معيار الجودة العالمية.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء